

المحاضرة العاشرة: واقع التمويل الاسلامي و تحدياته

أولاً: الصناعة المالية الإسلامية في العالم

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورات هامة على مستوى نمو الأصول والموجودات من جهة، وعلى مستوى الانتشار الجغرافي والدولي من جهة أخرى، ولقد بلغت قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الاسلامي 4.9 تريليون دولار مع بداية سنة 2023م، بمعدل نمو سنوي قدره 11% مقارنة بسنة 2022م، وهذا ما دعانا للتعرف أكثر على نمو هذه الصناعة.

1- التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية في العالم سنة 2023م

النسبة المئوية %	المجموع	التأمين التكافلي	صناديق الاستثمار الإسلامية	الصكوك الإسلامية	المصاريف الإسلامية	أصول مالية إسلامية المناطق
3.10	108.58	0.24	5.12	19.63	83.58	جنوب آسيا
52.50	1.847.42	14.64	28.16	292.96	1.463.91	دول التعاون الخليجي
12.70	427.82	2.79	0.07	6.30	417.79	دول المينا (الشرق الأوسط و شمال إفريقيا)
0.70	19.20	0.01	3.50	3.20	13.36	دول إفريقيا (جنوب الصحراء)
31	997.53	6.36	84.37	513.27	393.53	أروبا و وسط آسيا

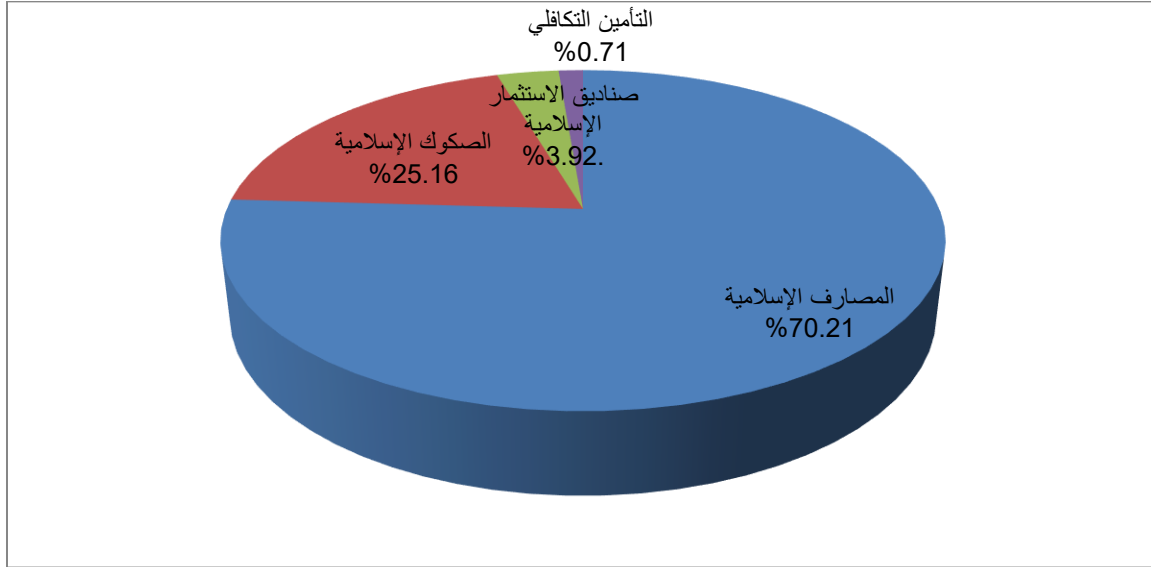
Source

Islamic Financial Services Industry Stability Report 2018, Islamic Financial
services BOAD, Bank Negara, Malaysia, 2024, P20.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المرتبة الأولى في التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية في العالم بنسبة قدرت بـ 52.50%، ثم تليها أروبا و وسط آسيا بنسبة 31%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة دول المينا بنسبة 12.7%، وأخيرا جنوب آسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 3.10%، و0.70% على التوالي.

2- التوزيع الكلي لأصول المالية الإسلامية في العالم 2023م

الشكل رقم (01) : التوزيع الكلي لأصول المالية الإسلامية في العالم 2023م



من خلال الشكل رقم (1) يتضح لنا أن المصارف الإسلامية تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الأصول المالية الإسلامية الكلي بنسبة 70.21%، ثم تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 25.16%، وتأتي في المرتبة الثالثة صناديق الاستثمار بنسبة 3.92%، وفي المرتبة الأخيرة نجد التأمين التكافلي بنسبة ضئيلة قدرت بـ 0.71%.

أ- **المصارف الإسلامية:** تتمثل المصارف الإسلامية أكبر نسبة مساهمة في الصناعة المالية الإسلامية (أكثر من ثلثي حجم الصناعة ،وهي فائدة الصناعة بامتياز، حيث بلغ نسبة حجم الاصول المالية لها سنة 2023 حوالي 70.21 % أي بقيمة 2.372.17 مليار دولار ،ويرجع الفضل لها في تقديم البديل الفعلي للمصرفية التقليدية القائمة أساسا على القرض بفائدة.

- ينمو حجم المصرفية الإسلامية بشكل مطرد ، وتعتبر مساهمة دول الخليج العربية الأكبر بين المناطق الأخرى إذ تعتبر المصارف الإسلامية ذات أهمية نظامية في كل من المملكة العربية السعودية والامارات المتحدة والكويت وقطر والبحرين، وتسهم بما يقارب نصف حجم المصارف الإسلامية على مستوى العالم بنسبة 52.5 % سنة 2023 م.

ب- **مؤسسات التأمين التكافلي:**

بلغ عدد مؤسسات التكافل عام 2022 حوالي 353 مؤسسة بما في ذلك نوافذ التكافل واعادة التكافل التي توفر منتجات التكافل عبر مالا يقل عن 48 دولة في العالم ، إلا أن قطاع التكافل لايزال يمثل النسبة الأقل من بين كل قطاعات الصناعة المالية الاسلامية ، بنسبة لا تتجاوز 1 % ، إلا أن حجم سوق التكافل العالمي تجاوز 30 مليار دولار سنة 2023، وذلك راجع لأن صناعة التكافل تواجه العديد من التحديات بعضها تحديات داخلية على غرار صعوبة تسعير المخاطر ومخاطر الانتقاء العكسي نتيجة عدم تماثل المعلومات، والحاجة لإطار عام للحوكمة وإدارة المخاطر وبعضها تحديات خارجية كتراجع النمو الاقتصادي نتيجة سياسات التشديد النقدي، وما ترتب عنها من ضغوط على القطاع التأمين عموما والتأمين التكافلي خصوصا في ظل المطالبات المتزايدة نتيجة الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها قطاع الأعمال، و انخفاض العائد على الاستثمار، وضيق أدوات الاستثمار المتاحة التي يجب ان تكون متوافقة مع الشريعة .

ج- أسواق المال الإسلامية (سوق الصكوك الإسلامية) :

تساهم الصكوك الإسلامية بنسبة 25.16% من حجم الصناعة المالية الاسلامية ،حيث تقع في المرتبة الثانية بعد المصارف الاسلامية، وتبرز أهم ملامح التوجه الجديد في الاهتمام الموسع بالصكوك الخضراء تماشيا مع التوجه العالمي نحو استخدام السندات الخضراء فضلا عن الاهتمام المتزايد بإصدار صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا لدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإصدار الصكوك من خلال تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين)،وقد بلغ حجم الإصدار العالمي من الصكوك الإسلامية 850 مليار دولار سنة 2023 بقيادة ماليزيا والسعودية في سوق الإصدار والتداول مع زيادة حصة بعض الدول كإندونيسيا والإمارات وتركيا ،كما عرفت الصناعة دخول مصدرين جدد كالمغرب ومالي، وتتنوع هياكل إصدارات ما بين صكوك مراجعة صكوك إجارة صكوك مضاربة ..الخ وصكوك هجينة (قائمة على أكثر من عقد ، مثلا : صكوك قائمة على الوكالة والمراجعة.

د- صناديق الاستثمار الإسلامية:

بلغت قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية 132.29 مليار دولار سنة 2023 م فهي تساهم بنسبة 3.92% من إجمالي حجم الصناعة المالية الإسلامية، وتمتلك السعودية العدد الأكبر من الأصول في سوق الصناديق الإسلامية تليها إيران وماليزيا.

وحسب تقرير المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فإن هناك 1500 صندوق إسلامي حول العالم تديرها 345 مؤسسة مالية إسلامية 29 دولة ، وتبقى نسبة مساهمة صناديق الاستثمار الإسلامية في حجم التمويل الإسلامي ضئيلة نظرا للتحديات التي يواجهها القطاع والتي تشمل وضع اطار تنظيمي للصناديق الإسلامية، واعتماد معايير تنظيمية و الحوكمة الشرعية ،

وشح الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة والقدرة على التوسع بتطوير سوق رأس المال في الأجل الطويل.

ثانيا: تحديات ومعوقات تطور الصناعة المالية الإسلامية:

1- تحديات تخص الاطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي : وفي هذا الإطار يمكن حصر ما يلي:

أ- ضرورة قناعة الدول بضرورة وجدوى الصناعة المالية الإسلامية وحمايتها على مستوى البنوك المركزية فالمؤسسات المالية الإسلامية لا تستطيع النمو والتطور، إلا في ظل سند وكنف قوي من السلطات الاقتصادية والمالية في مواطنها ، خاصة في مجال التشريعات والقوانين التي تكون بيئة العمل لتلك المؤسسات ، وهو ما يستدعي ضرورة وضع قوانين خاصة لإقامة وممارسة نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية .

ب- ضرورة توافر مؤسسات البنية التحتية الداعمة لعمل الصناعة المالية الإسلامية حيث أن مؤسسات التمويل الإسلامي غير قادرة بمفردها على رعاية وتلبية جميع متطلباتها المؤسسية، وخدمة كافة حاجاتها، فمن الضروري وجود العديد من الهيئات والمؤسسات التي تدعم بعضها البعض.

ج- المنافسة مع البنوك التقليدية: وذلك في ظل اقبال البنوك التقليدية على فتح فروع اسلامية أو بنوك اسلامية تابعة لها، لذلك وجب على البنوك الاسلامية زيادة رساميلها أو تعزيز اندماجها لتكوين كيانات مصرفية قوية وقادرة على المنافسة، بالإضافة إلى ابتكار خدمات جديدة لجذب عملائها.

د- الخضوع للبنوك المركزية : تخضع معظم المصارف الاسلامية الى البنوك المركزية، فهي تعامل معاملة البنوك التقليدية دون النظر لخصوصية هذه البنوك والتي تقوم على إلغاء نظام الفوائد.

2- تحديات تخص الجوانب التشغيلية والتطويرية :

وتندرج تحت هذا الاطار التحديات التالية:

- الافتقار الى الكوادر الادارية المؤهلة والمدرّبة في مجال الصيرفة والتمويل الاسلامي، والتي يتطلبها العمل المصرفي والمالي الاسلامي، و التي تجمع ما بين الخبرة المصرفية والمالية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية.
- ضرورة توحيد الفتاوى وتوحيد المعايير المحاسبية لتلبية لمقتضيات التعامل في السوق المالية الإسلامية الى العالمية في سبيل ادماجها المالي العالمي .
- قدرة إدارة البحوث التابعة لمؤسسات المالية الإسلامية في تطوير أدوات مالية إسلامية، يمكن من خلالها استيعاب السيولة من جهة والاستجابة للطلب المتزايد على التمويل من جهة أخرى، خاصة وأن المنتجات المتداولة للتمويل لا تفي بالحاجة المتزايدة على التمويل .

3- تحديات تخص الجوانب الشرعية:

ويدخل ضمن هذا الاطار: ضعف دور هيئات الرقابة الشرعية ويمكن التحدي في مدى قدرة هذه الهيئات على النمو السريع سواء من حيث الكم أو النوع ، لمواكبة التطور الكبير على مستوى الصناعة المالية الإسلامية ، كما ينبغي القضاء على الازدواجية التي نشأت تاريخيا في تكوين هذه الهيئات بين مختصين ملمين بجوانب التمويل الفنية مع ضعف المعرفة الشرعية، وبين علماء شرعيين ينقصهم الالمام بالجوانب الفنية، وعليه يتوجب تكوين هيئة رقابة شرعية عليا مستقلة وموحدة لجميع المؤسسات المالية الإسلامية .